

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير اللجان النيابية المشتركة

حول

المرسوم رقم ٥٧٩٦ المتضمن إعادة القانون المتعلق بالإجازة للحكومة

إنشاء نفق لطريق بيروت البقاع على طريقة ال BOT

عقدت اللجان النيابية (المال والموازنة، الإدارة والعدل، الدفاع الوطني والداخلية والبلديات ، الزراعة والسياحة، الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، البيئة، الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط) جلسة مشتركة عند الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الاربعاء الواقع فيه ١٩/٢/٢٠٢٠، برئاسة دولة نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ إيلي الفرزلي وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللجان وذلك لدرس المرسوم المتضمن إعادة القانون المتعلق بالإجازة للحكومة إنشاء نفق لطريق بيروت البقاع على طريقة ال BOT.

تمثلت الحكومة بالوزراء السادة:

وزير البيئة والتنمية الادارية.

- الاستاذ دميانوس قطار

وزير الزراعة والثقافة .

- الاستاذ عباس مرتضى

وزير الشؤون الاجتماعية والسياحة.

- الاستاذ رمزي مشرفية

كما حضر الجلسة :

المديرة العامة للادارات والمجالس البلدية والمحلية.

- السيدة فاتن ابو الحسن

المدير العام لوزارة الزراعة.

- الاستاذ لويس لحود

عن وزارة النساء.

- السيدة لارا سماحة

خاتم (٤-٢)

عاصي

بعد المناقشة والتداویل والإطلاع على أسباب إعادة القانون المشار إليه اعلاه، والاستماع الى اراء السادة النواب ونتيجة المناقشة، شطبت اللجان الفقرة الاخيرة من المادة الاولى التي تنص على الآتي: ("وصولاً إلى شروط التزيم، لتصديقه من قبل المجلس النيابي بمهلة سنة من تاريخ صدور هذا القانون"). وأصبحت المادة على الشكل التالي:

"أجيز للحكومة إنشاء نفق لطريق بيروت البقاع على طريقة ال BOT، وتقديم مشروع متكامل عن خطة المشروع وتكليفه ومراحل تنفيذه".

بعد تلاوة مواد القانون، أقرت اللجان النيابية بالأكثريّة بعد الأخذ برأي فخامة الرئيس كما هو وارد في أسباب الإعادة.

واللجان، إذ ترفع تقريرها مع القانون كما عدته إلى المجلس النيابي الكريم، لترجو الأخذ بتعديلها.

٢٠٢٠/٢/١٩ في بيروت

المقرر الخاص

النائب

عاصم عرجي

عاصم

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

المرسوم رقم ٥٧٩٦ المتضمن إعادة القانون المتعلق
بالإجازة للحكومة إنشاء نفق لطريق بيروت البقاع
على طريقة BOT

كما عدلته اللجان النيابية المشتركة

المادة الأولى:

أجيز للحكومة إنشاء نفق لطريق بيروت البقاع على طريقة BOT، وتقديم مشروع متكامل عن خطة المشروع وتتكاليفه ومراحل تتنفيذها.

المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة
للقانون الramي إلى الإجازة للحكومة
إنشاء نفق لطريق بيروت البقاع على طريقة الد BOT

حيث أن طريق بيروت البقاع هو طريق أساسي وحيوي يربط الساحل اللبناني والعاصمة بمحافظة البقاع، وهو طريق ترانزيت وتجارة يربط العاصمة بيروت وموانئها بالدول العربية،

ولما كان يمر يومياً على هذا الطريق العديد من السيارات والشاحنات، مما يتسبب بزحمة سير خانقة طيلة فترات الليل والنهار، هذا بالإضافة إلى غياب شبه تام لإشارات السير على هذا الطريق مما يزيد من هذه الزحمة،

ولما كان قد صدر مؤخراً القانون رقم ٤٨ تاريخ ٢٠١٧/٩/٧ المتعلق بتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي يسمح للقطاع الخاص بتمويل مشاريع ذات نفع عام، ولما كان اعتماد نظام الشراكة لا يكلف الخزينة أعباءً مالية إضافية،

لذلك،

تقدمنا باقتراح القانون المرفق الramي للإجازة للحكومة إنشاء نفق لطريق بيروت البقاع على طريقة الد BOT، وتقديم مشروع متكمال عن خطة المشروع وتكاليفه ومراحل تنفيذه.

آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.